أمام وفد المقاومة بتلك الضغوط الشعبية الهائلة (تقرير خاص م ١٠) وتمخض هذا المأزق عن قرار الحكومة الاردنية بارسال اللواء المدرع ٤٠ للقتال على الجبهة السورية وجرت تغطية عملية اشراك اللواء الاردني بحملة اعلامية واسعة حول الدور « الباهر » و « الحاسم » للقوة الاردنية ، وبثت السلطة عددا من الاشاعات في متناول الشارع في هذا المجال بينما كانت تلك الصياغة المبتذلة لبيان الحكومة الرسمي حول اشتراك القوة الاردنية والذي تحدث في احدى فقراته عن « ابناء الثورة العربية الكبرى » محاولا احياء تلك الاوهام القديمة التي زرعها في اذهان الجيش ، طيلة السنتين الماضيتين عن احتمال غزو لسوريا ، سيما وأن هذا اللواء كان قد مني بهزيمة عندما اصطدم مع السوريين في الشمال خلال مجازر ايلول سنة ٧٠ (انظر الرأي الاردنية ٧٣/١٠/١٣) .

لقد منح اشتراك تلك القوة الاردنية « صك الغفران » للنظام الاردني امام الحديث عن اية التزامات قومية اخرى ، وعندما عاد وفد المقاومة في ٧٣/٩/١٥ للتباحث حول امكانية العبور من الاردن اوضحت الحكومة الاردنية موقفها بصورة اكثر جلاء حيث ذكر رئيس الوزراء « اننا لن ندخل الحرب مع اسرائيل وان مسألة دخول الفدائيين الى الارض المحتلة لن تكون قبلنا » ! وفداة وقف اطلاق النار تميز الموقف الاردني بابراز نشاطات « اللجنة الوطنية لدعم المعركة » التي ترأستها الملكة والتي انحصر دعمها للمعركة اخيرا في جمع مبالغ من البرجوازيات الاردنية والشركات لتقديم العون الى اسر الشهداء — تفيد بعض التقارير الى ان هناك ٣٠ شهيدا ، ٩٠ جريحا . بينما تفيد تقارير اخرى الى ان عدد الشهداء هو ١٢ والجرحى ٣٨ — وزيارة الجرحى في مستشفيات عمان وايدون وتقديم الهدايا لهم .

التسوية ومقدمات الدور الاردني :

كان النظام الاردني اول المستفيدين من وقف اطلاق النار ، وسارع الى اعلان موافقته عليه رغم عدم اشتراكه في القتال ، وابتدأ يهيء نفسه لقطف الثمرات السياسية أيا كان حجمها في التسوية المطروحة وذلك باعتباره طرفا معنيا وبشكل مباشر في تحديد مستقبل الاراضي المحتلة. وكان اعلان الملك حسين عشية وقف اطلاق النار عن تمسكه بحقوقه في الاراضي المحتلة بداية تحرك واسع للنظام في هذا الاتجاه في التصدي لمحاولة رفع وصايته عن الفلسطينيين او الاعتراف لهم بالحق في تقرير مصيرهم في معزل عن تلك الوصاية . لقد كانت تلك مهمة سهلة في الماضي عندما افتقد الفلسطينيون ممثليهم الحقيقيين ، ان الامر مختلف الان مع وجود منظمة التحرير الفلسطينية والتي يخوض شعبنا تحت قيادتها الحالية نضالا مسلحا مريرا لتحرير وطنه والتي تحظى بتأييد واسع من كافة القوى المحبة للسلام في العالم وكذا بتأييد من العرب .

الا انه مع تفهم كامل لكل هذه الاعتبارات فان الواضح ايضا ان النظام الاردني سيكون في موضع أفضل ضمن المواصفات المنظورة للتسوية المقترحة حيث تلعب الولايات المتحدة فيها الدور الاساسي . وستكون حركة النظام اكثر انسجاما مع ايقاع التسوية النهائي على اعتبار انه نظام عميل للامبرياليين وسيكون الطرف الاكثر سخاء في دفع المزيد من التنازلات امام الاعتراف له بحق التحدث باسم الفلسطينيين . وقد ابتدأ تحرك النظام واضعا في اعتباره جملة من المعطيات .

وقد ابتدأ تحرك النظام واضعا في اعتباره جملة « معطيات » .

١ — يرى النظام ان اجواء التسوية هي المسيطرة والغالبة في المنطقة ، واحتمال تجدد القتال أمرا مستبعدا ، وان الدول العربية المتحمسة للتسوية لن تجعل من قضية تمثيل الفلسطينيين عقبة أساسية في أيام اقتطاف ثمرات التسوية .

٢ — يرى النظام — ان حركة المقاومة لا تملك هامشا واسعا للمناورة لالتزامها بمنطلقات استراتيجية مبدأية قائمة على تحرير كامل الارض الفلسطينية ، ولن تستطيع بسهولة طرح مهام مباشرة وفق التغيرات والظروف القائمة وجاءت انباء احتمال تقبل بعض اطراف المقاومة الرئيسية لمبدأ المفاوضة لتقع موقع « المفاجأة » بالنسبة للرسميين الاردنيين .

٣ — يرى النظام — ان احتمالات الانقسام واردة بين فصائل المقاومة وهذا يضعف بالطبع وحدة وتماسك القرار الفلسطيني في التسوية المطروحة .

٤ — يرى النظام — تحاشي فتح النار على